

الخاتمة العامة

لقد استهدف بحثنا هذا تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، فتطلب منا هذا البحث أولا التعرف إلى المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة ذلك أنه المؤسسات المصغرة ما هي إلى إحدى أصناف المؤسسات الاقتصادية، ومن هذا قمنا بتسليط الضوء على مختلف المفاهيم و التعاريف المعطاة للمؤسسات المصغرة، وأسباب عدم بلوغ تعريف موحد وشامل لهذا النوع من المؤسسات، مع إشارة خاصة لتعريف الذي اعتمده الجزائر في تصنيف المؤسسات المصغرة، كذلك تطرقنا إلى دور وأهمية المؤسسات المصغرة والصعوبات التي تواجه نموها وتطورها، ومن ذلك تطرقنا إلى مختلف الطرق التقليدية و المستحدثة المتبعة لتمويل هذا النوع من المؤسسات، وكإسقاط على واقع المصغرة في الجزائر قمنا بمحاولة تشخيص هذا الواقع من خلال معالجة أهم المؤشرات الإحصائية التي تتعلق بالقطاع، حيث تمثل هذه المؤسسات حوالي 94% من مجموع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وجل هذه المؤسسات هي مؤسسات خاصة، ثم قمنا بتعرض إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة لترقية قطاع المؤسسات المصغرة، وهذا من خلال الإشارة إلى أهم القوانين و الهيآت التي أنشأتها خصيصا لتنمية هذا القطاع ومحاولة إزالة العقبات التي تقف أمام الشباب الراغب في إنشاء مؤسسات مصغرة.

ومن هذا قمنا بتعرض في دراستنا التطبيقية إلى نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والمهام المنوطة بها، حيث يعتبر هدفها الرئيسي هو مساعدة الشباب على إنشاء مؤسسات مصغرة، بهدف توفير مناصب شغل لهم وبذلك امتصاص البطالة، وهذا من خلال تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لمجموعة من الإعانات المالية، وهذا من خلال صيغ التمويل المختلفة التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والتي تساهم كثيرا في التغلب على إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة، بالإضافة إلى مختلف الإعفاءات الجبائية والتي تساهم بدورها في التغلب على الأعباء المالية للمؤسسة خاصة خلال مرحلة الانطلاق، وقد عالجت دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل المؤسسات المصغرة وتوفير فرص عمل جديدة للشباب، سواء على مستوى الوطن أو على مستوى ولاية بسكرة من خلال مؤشرات إحصائية.

ومن خلال محاولتنا الإحاطة بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع، استطعنا التوصل إلى نتائج هذا البحث والتي نوردتها فيما يلي.

نتائج البحث:

من خلال دراستنا لمختلف جوانب الموضوع تمكنا من الإجابة على أسئلتنا والتوصل إلى النتائج التالية:

1- من الصعب بلوغ تعريف موحد ودقيق وشامل للمؤسسات المصغرة، و يعود السبب في ذلك إلى تعدد المصطلحات و التعابير الدالة عن مفهوم المؤسسات المصغرة وكذا التباين و الاختلاف في درجة النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى، و اختلاف طبيعة النشاطات والفروع الاقتصادية لهذه المؤسسات في الدولة نفسها.

2- بالرغم من تعدد تعريف الموضوعة للمؤسسات المصغرة، إلا أن هذه التعاريف في مجملها تتفق على جملة من المعايير التي تستند إليها، والتي تجتمع على المعايير الكمية التي تعبر عن حجم المؤسسة، ويعتبر عدد العمال ورأس المال المؤسسة المعيارين الأكثر قبولاً على المستوى الدولي.

3- رغم الإشكال الكبير الذي لا يزال قائماً حول تحديد مفهوم شامل ودقيق للمؤسسات المصغرة يمكن الاعتماد عليه في تصنيف ودراسة هذا النموذج من المؤسسات، إلا أنها قد استطاعت هذه المؤسسات بفضل تعدد نشاطاتها أن تحتل مكانة بارزة على النشاط الاقتصادي العالمي وهذا ما تؤكدته النتائج الإيجابية الجد مشجعة التي استطاعت تحقيقها في مجالات التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن الجهوي وزيادة التشغيل، وهو الأمر الذي أهلها لأن تلعب دوراً حيوياً في بناء وضمان نجاح أي سياسة اقتصادية تنموية تهدف إلى توفير مناصب عمل وتحقيق النمو الاقتصادي.

4- بالإضافة إلى مصادر التمويل الذاتي للمؤسسات المصغرة يوجد العديد من المصادر الخارجية لتمويل هذه المؤسسات، والتي منها ما هو تقليدي كالقروض المقدمة من طرف البنوك التجارية ذات الشروط العديدة كسعر الفائدة المرتفعة و تعدد الضامانات المفروضة مما قد يحد من قدرة المؤسسات المصغرة على الوفاء بهذه الشروط، ويجعل هذه الأخيرة تتوجه إلى مصادر التمويل المستحدثة كبديل عن هذه القروض وتتمثل هذه المصادر في التآجير التمويلي ومؤسسات رأس المال المخاطر ومختلف صيغ التمويل الإسلامية كالمرابحة والمشاركة... وغيرها.

5- أعطى إصدار القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دفعة قوية لهذا القطاع من خلال تحديد إطارها التشريعي الذي تنشط به و مختلف الامتيازات الممنوحة لها، فهو بمثابة الإطار القانوني الذي ينظم عملها و يضمن لها السير الحسن و بالتالي يعمل على تطورها و نموها.

6- يظهر دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل المؤسسات المصغرة، من خلال القروض بدون فائدة الممنوحة سواء في إطار التمويل الثنائي أو الثلاثي لإنشاء المؤسسات المصغرة، وكذا تكفل الوكالة بنسبة كبيرة من معدل الفائدة المفروضة على القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات المصغرة في إطار التمويل الثلاثي.

7- تساهم مختلف الإعانات الجبائية وشبه الجبائية التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للمؤسسة المصغرة خلال مرحلة الانطلاق من تخفيف الأعباء المالية للمؤسسات ومساعدتها على الاستمرار.

8- تساهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من خلال الامتيازات الممنوحة خصيصا للمؤسسات المصغرة التي تنشأ في بعض المناطق من الوطن والتي يطلق عليها المناطق الخاصة في التنمية الإقليمية للجزائر.

9- يساهم صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض بشكل كبير في تسهيل منح الائتمان البنكي للمؤسسات المصغرة، حيث يعالج مشكلة عدم توفر هذه المؤسسات على الضمانات من خلال ضمانه للقروض التي تقدمها البنوك، حيث أن هذه الأخيرة تحجم على تمويل تلك المؤسسات لعدم توفرها على الضمانات الكافية.

10- لقد ساهم صدور المرسوم التنفيذي المرسوم التنفيذي رقم 03-288 والذي يعدل المهام التي تقوم بها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و المرسوم رقم 03-290 والذي يعدل شروط الإعانة المقدمة لشباب ومستواها، في زيادة تعداد المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

11- من خلال تمويل نسبة معينة من الملفات المؤهلة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، يبرز أثر الموافقة البنكية في تمويل المؤسسات المصغرة من عدمه، حيث من بين 162545 ملف تم تأهيله من طرف الوكالة وتم إيداعه لدى البنوك تم تمويل 85866 مؤسسة، ومن خلال هذه الفجوة والتي تقدر بنسبة 52,82% يتبين لنا انعدام التنسيق بين الوكالة والبنوك، حيث أن هذه الأخيرة ترفض تمويل عدد كبير من الملفات التي تم تأهيلها من طرف الوكالة.

12- لا تعمل البنوك على احترام الاتفاقيات بينها وبين الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، لضمان السير الحسن لتمويل إنشاء المؤسسات المصغرة، خاصة من جانب احترام آجال دراسة الملف، العزوف عن تمويل بعض الأنشطة المؤهلة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

13- لم يتم تمويل أي مؤسسة مصغرة من طرف البنوك في إطار توسيع قدرتها الإنتاجية، رغم حصول هذه المؤسسات على شهادة التأهيل من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، واستيفائها لجميع الشروط التي يطلبها البنك لتمويل عملية توسيع القدرة الإنتاجية وأهمها شهادة تسديد 70% من القرض البنكي، وهذا يعني تقصير البنوك في دراسة الدققة للملفات وإحجامها على تمويل المؤسسات المصغرة بالرغم من إثبات هذه المؤسسات لجدارتها الائتمانية.

التوصيات المقترحة:

- 1- الاستفادة من التجارب الدولية وبالأخص الدول النامية ذات هيكل اقتصادي شبيه بهيكل الاقتصاد الوطني، التي أثبتت فعاليتها في مجال دعم وتمويل المؤسسات المصغرة.
- 2- تقديم الإرشادات و النصح لشباب الراغب في إنشاء مؤسسات مصغرة عن طريق الإكثار من الأيام الإعلامية و التحسسية فيما يخص التركيبات المالية ومختلف التغيرات التي قد تطرأ في الإعانات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- 3- العمل على تسير الإجراءات التي يتبعها الشاب بهدف إنشاء مؤسسة مصغرة في ضل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- 4- تخفيض في نسبة المساهمة الشخصية للمستثمر في صيغة التمويل الثنائي لأنها تمثل عبء كبير على الشباب المفضل لصيغة هذا التمويل.
- 5- دعوة البنوك التي تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، بالتقيد بالنصوص والتنظيمات التي تنظم عملها مع الشباب الذي يطلب إنشاء مؤسسات مصغرة. في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، خاصة في ظل الأحكام الجديدة المتعلقة بلامركزية قرار منح القرض واحترام مدة دراسة ملفات منح التمويل البنكي التي يبلغ حدها الأقصى ثلاثة أشهر.
- 6- إنشاء بنوك متخصصة لتمويل المؤسسات المصغرة، تتكيف مع خصائص ومتطلبات هذه الشريحة من المؤسسات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.